الأمم المتحدة

S/2003/793

مجلس الأمن

Distr.: General
5 August 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٩ من القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣) المتعلق بليبريا

أولا – مقدمة

١ – قرر مجلس الأمن في الفقرة ١٧ من قراره ١٤٧٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ أن تتخذ جميع الدول، اعتبارا من ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ما يلزم من تدابير لمنع استيراد جميع أشكال الخشب المستدير ومنتجات الأخشاب ذات المنشأ الليبري إلى إقليمها لفترة ١٠ أشهر.

٢ – وفي الفقرة ١٩ من القرار طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في موعد غايته ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ تقريرا عن الآثار الإنسانية أو الاجتماعية – الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ من القرار. والتقرير الحالي مقدَّم بناء على ذلك الطلب.

ثانيا – الإجراءات والمنهجية

٣ – يتمثل التحديان الرئيسيان المرتبطان بإجراء تقييم للآثار الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على العقوبات فيما يلي: (أ) تحديد الوضع الراهن للأحوال الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية في هذا البلد الخاضع للعقوبات؛ (ب) وفصل الآثار المترتبة على العقوبات وعن تلك الناجمة عن العوامل الأخرى. ويكتسي هذان التحديان أهمية خاصة بالنسبة إلى إجراء هذا التقييم نظرا إلى أن الصراع الدائر في ليبريا – لا سيما اشتداد أُوار القتال منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ – يمثل العامل الأكثر تأثيرا على الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية في البلد. وعلاوة على ذلك، حالت الحالة الأمنية السائدة دون دخول ليبريا لتقييم الأحوال الراهنة، كما حدّت من الاتصال المباشر مع المحاورين في ليبريا.

060803 060803 03-44923 (A)

٤ - وبالنظر إلى هذه الصعوبات، وإلى أن العقوبات المفروضة على الأخشاب لم تسرِ إلا اعتبارا من ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، فلا بد من اعتبار التقييم الحالي بمثابة تقييم أولي للآثار المحتملة المترتبة على القيود المفروضة على الأخشاب الليبرية. فهو يستند إلى مصادر بيانات ثانوية وإلى مناقشات أجريت منذ زمن بعيد مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من بينها وكالات تابعة للأمم المتحدة ومواطنون ليبريون وجمعيات أو هيئات تجارية ومنظمات غير حكومية. أما مصادر البيانات الثانوية فقد شملت وكالات ووزارات مختارة تابعة للحكومة الليبرية. بيد أنه يجب توخي الحذر في التعامل مع هذه المصادر نظرا إلى التناقضات البينة في تلك البيانات، والمسائل المتعلقة بموثوقية وسلامة الإحصاءات المبلَّغ عنها.

٥ - وتشمل إجراءات القيام بهذا التقييم الخطوات التالية: (أ) استعراض المطبوعات والبيانات الحالية الصادرة عن مصادر ثانوية؛ (ب) وضع قائمة تتضمن أسئلة استقصائية؛ (ج) الاتصال بطائفة واسعة من الجهات الفاعلة طلبا لمعلومات عن الأحوال الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في ليبريا؛ (د) استخلاص المعلومات من استعراض المنشورات والردود على الدراسة الاستقصائية؛ (د) وتحليل أثر العقوبات المتعلقة بالأخشاب على الأحوال الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية.

٦ - وتستخدم المنهجية المتبعة في إجراء هذا التقييم مؤشرات إنسانية واجتماعية - اقتصادية مستمدة من قطاعات ذات صلة (كالصحة، والأغذية والتغذية، والتعليم والوضع الاقتصادي، وأسلوب الحكم والسكان) للمساعدة في تحديد العلاقات السببية بين العقوبات والظروف المعيشية في ليبريا، وللوقوف على التغييرات في تلك الظروف. وقد اختيرت هذه المؤشرات استنادا إلى معايير تشمل توافر البيانات؛ وموثوقية المصادر؛ ومدى تأثر المؤشرات بالتغييرات التي تحدث على مدى فترة من الوقت؛ ومشابهتها للآثار غير المقصودة التي يمكن أن تترتب على العقوبات. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم منهج ''تجربة حالة ممكنة'' للمساعدة في الفصل بين الآثار المترتبة على الجزاءات وتلك المترتبة على الصراع.

٧ - وبُذلت جهود مختلفة من أجل التعويض عن عدم القدرة على الوصول المباشر للمنطقة، شملت إجراء مقابلات واتصالات هاتفية أو إلكترونية متعمقة ومناقشات مع جهات فاعلة تمتلك خبرة مباشرة وحديثة عهد بالأحوال في ليبريا. ووفرت بشكل خاص المشاورات الجارية مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة المعني بليبريا معلومات مستكملة عن الأحوال الإنسانية وبيانات عن الاتجاهات الحديثة في الأحوال الاقتصادية.

ثالثا – الحالة الراهنة في ليبريا

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٨ – شهد النمو الاقتصادي السريع الذي عرفته ليبريا في فترة ما بعد الحرب خلال ١٩٩٧-٢٠٠٠ – التي تراوحت فيها معدلات النمو السنوي بين ٢٠ و٣٠ في المائة – تباطؤا حادا في عام ٢٠٠١، كما سجلت الحالة الاقتصادية والمستويات المعيشية هبوطا كبيرا لدى الأسر المعيشية في الريف والمدن خلال عام ٢٠٠٢. وتشير التقديرات الواردة في نشرة إيكونوميست إنتليجنس يونيت The Economist Intelligence Unit في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليبريا سجل نموا نسبته ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠١ وانكماشا نسبته ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢. وإذا استمر الصراع، تتوقع الإيكونوميست أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي انكماشه بنسبة ١٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٩ – وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليبريا ٥٦١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ما يعادل ١٦٩,٢٠ دولارا للفرد في عام ٢٠٠٢ (بالأسعار الحالية). ومع أن هذا الرقم يمثل زيادة مقارنة بعام ١٩٩٨ (البالغ مقدارها ٣٥٩,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) فإنه لا يشكل سوى ٤٥,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لفترة ما قبل الحرب (١٩٨٧). ويزيد عبء الدين الوطني لليبريا على ٢,٨ بليون دولار مما يجعلها غير قادرة على توليد الموارد المطلوبة محليا ودوليا للعودة بالاقتصاد إلى مستوياته في فترة ما قبل الحرب.

١٠ – وبلغت النفقات الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما قيمته ٨٢,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وانخفضت في السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٧٨,٦ ملايين دولار في حين بلغت هذه النفقات في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ٧٠ مليون دولار. وأدت هذه القيود المالية إلى تأخيرات كبيرة في دفع المرتبات (أفيد أنها وصلت إلى ثمانية أشهر في عام ٢٠٠٢) بالنسبة لمعظم الموظفين الحكوميين البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٧ موظف يشكلون نسبة ٤٦ في المائة من موظفي القطاع الرسمي، وإلى تخفيضات كبيرة في الخدمات الاجتماعية الأساسية. وبلغت ميزانية الإنفاق الحكومي في قطاعي الصحة والتعليم لعام ٢٠٠٢ ما قيمته ٢,٧ و٢٠,٠ مليون دولار على التوالي. ونظرا إلى أن التقديرات الرسمية للإيرادات الحكومية لم تبلغ سوى ٣٥ في المائة من الإيرادات المسقطة للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٣، فمن المستبعد أن تكون الحكومة قادرة حاليا على توفير أي تمويل حتى لصميم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١١ - تقدر القوى العاملة المتوافرة في ليبريا بحوالي ١,٠٥ مليون من مجموع عدد السكان وقدره ٣,٣ مليون (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٢). على أن عدد الأشخاص المستخدمين في القطاع الرسمي (القطاعان العام والخاص) لم يزد إلا بقدر طفيف على ٠٠٠ ١٢٣ في نهاية ٢٠٠١، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٥٠٧ شخصا يعملون في أنشطة في القطاع غير الرسمي (غالبا حرف ثانوية). ويشير هذا إلى زيادة في بطالة القطاع الرسمي من نسبة تقديرها ٨٥ في المائة في عام ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٨٨,٣ في المائة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومن الدلائل الأخرى على الفقر المتأصل في ليبريا أن ما تقديره ٧٦,٢ في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

١٢ - ونجم عن حالة عدم الاستقرار في البلد أيضا زيادة مستمرة في المستوى العام لأسعار السلع الأساسية في الاقتصاد الليبري مما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدولار الليبري. وكان متوسط معدل صرف العملة ٤٨,٦ دولار ليبري مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، و ٦١,٨ دولار ليبري مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ وما بين ٧٥ إلى ٨٠ دولار ليبري مقابل دولار الولايات المتحدة في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وارتفع متوسط تضخم أسعار الاستهلاك السنوية من ٢ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، بينما أسفر القتال المتزايد في مونروفيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن زيادات في أسعار السلع الغذائية الأساسية تراوحت حسب ما أوردته التقارير ما بين ٥٠ و ٢٠٠ في المائة.

الظروف الإنسانية

١٣ - تمر ليبريا بأزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة وما زالت الحالة تتدهور بسبب الأعمال القتالية المستمرة والفوضى التي تسود العاصمة مونروفيا. وفي الوقت الحاضر هناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٥٠ مشردا داخليا في المناطق المجاورة لمونروفيا. وقد فر معظمهم من العنف مرتين أو ثلاث مرات في الأشهر القليلة الماضية. ويتوزع المشردون بين ٩٠ مستوطنة ارتجالية على الأقل حول العاصمة دون أن تتوافر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة أو المأوى المناسب أو المرافق الصحية. ونتيجة لذلك تتزايد الإصابة بأمراض مثل الكوليرا والملاريا في ارتفاع وخاصة بين الأطفال.

١٤ - وشهدت الأنشطة الإنسانية في ليبريا قيودا ثقيلة لأكثر من عام بسبب انعدام الأمن وكانت استفادة الفئات الضعيفة من السكان منها محدودة ومتفرقة. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٣، اقتصر وصول المساعدات الإنسانية على نحو ٢٠ في المائة من البلد مما يعني أن الأغلبية العظمى من الشعب الليبري لن تتمكن من تلقي أي مساعدات إنسانية. وتفاقمت

الأوضاع منذ اندلاع القتال في مونروفيا خلال شهر حزيران/يونيه. وبالرغم من وجود احتياطيات غذائية ضخمة في مونروفيا، فإن انعدام الأمن قد عاق توزيع الغذاء وأدى نقص النقود إلى تحديد توافر الأغذية تجاريا. ونتيجة لذلك تفيد التقارير بأن سوء التغذية وخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة في ازدياد بسبب أن البيئة ببساطة غير آمنة بالقدر الكافي للقيام بأي عمليات إنسانية مستدامة. ولا تستطيع وكالات المساعدات الإنسانية أن تقدم المياه والخدمات الصحية إلا لجزء ضئيل من السكان المشردين داخليا.

١٥ - وأصبحت أعمال النهب والسرقة منتشرة في مونروفيا وما حولها. وما زالت تتواتر التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك العنف والاعتداءات الجنسية ويشكو المقيمون في المخيمات المؤقتة من المضايقات المستمرة من الجماعات المسلحة. ولا يستطيع اليائسون من السكان البحث عن طعام بسب خوفهم على حياتهم.

١٦ - وسيتوقف استئناف الأنشطة الإنسانية بشكل كامل، حتى داخل العاصمة، على نشر قوة كبيرة لإقرار الأمن تكون مهمتها ليس فقط كفالة تنفيذ وقف إطلاق النار، ولكن أيضا حماية السكان المدنيين وإعادة الظروف الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية الفعالة بشكل مستدام وآمن.

١٧ - ويمثل الوضع الإنساني الراهن تدهور حاد في الأحوال المعيشية التي كانت قد أظهرت أصلا اتجاهات نحو الأسوأ في أوائل عام ٢٠٠٢. وقد تميزت البيئة الإنسانية الكائنة قبل الارتفاع المفاجئ في حدة القتال انعدام الأمن الشخصي وانتشار الفقر والتدفقات السكانية الضخمة الأخيرة وضعف إمكانية الوصول للمياه والمرافق الصحية المناسبة وانعدام الأمن الغذائي وقلة خدمات الرعاية الصحية. وأدت هذه العوامل إلى مفاقمة أثر القتال.

١٨ - وأفضل أسلوب للتعرف على الأوضاع الأساسية على المستوى الوطني هو استخدام المؤشرات المركبة مثل مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس متوسط الإنجازات في مجال التنمية البشرية استنادا إلى العمر المتوقع والتحصيل العلمي ومستوى المعيشة على مقياس مداه من صفر إلى واحد. وقام بحساب مؤشر التنمية البشرية لليبريا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبريا، فكان ٠,٣ ١٣١ بالنسبة لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠١، بالمقارنة بـ ٠,٣٢٥ قبل عقد، واضعا ليبريا بين أفقر البلدان في العالم وأقلها نموا. وعلى سبيل المقارنة، كان مؤشر التنمية البشرية الكلي لجميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠١، ٠,٤٦٨ بينما جاءت النرويج في أعلى مرتبة تلك السنة بمؤشر قدره ٠,٩٤٤. ويضع مؤشر آخر، تصنيفات وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي وضعتها الأمم المتحدة للطفولة، ليبريا في رقم ٥ من ١٩٣ بلدا/أو إقليما في عام ٢٠٠١ (يمثل التصنيف ١ أعلى معدل لوفيات أطفال

دون سن الخامسة). وقد كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام ٢٠٠١، ٢٣٥ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء، بينما كان معدل وفيات الأمهات المبلغ عنه ٥٨٠ لكل٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء. وكان العمر المتوقع عند الولادة في عام ٢٠٠١، ٤١,٥ سنة كما كان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الكبار ٥٤,٨ في المائة (من سن ١٥ وما فوق).

١٩ - وعلى حين لا توجد بيانات كافية للوصول إلى اتجاهات محددة في السنوات الأخيرة، ترسم هذه المؤشرات المتعلقة بالأحوال المعيشية الأساسية، صورة سكان كانوا أصلا فقراء بالفعل حتى قبل القتال الأخير. وعلاوة على ذلك، يمكن استخراج الاتجاهات العامة عن طريق المعلومات النوعية التي جمعتها وكالات المساعدات الإنسانية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، التي تشير إلى حدوث زيادات في أسعار أصناف الأغذية الأساسية؛ وانخفاض إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وزيادة الافتقار إلى الأمن الغذائي: ما يُقدر أن ٣٥ في المائة من السكان تغذيتهم ناقصة.

رابعا - دور صناعة الأخشاب في ليبريا

لمحة عامة عن صناعة الأخشاب

٢٠ - تشكل الأحراج في ليبريا ٤٥ في المائة من المتبقي من غابات غينيا العليا والتي تفترش ١٠ من دول غرب أفريقيا، من غينيا إلى الكاميرون. وتبعا لتصنيف الغابات ومصادر البيانات تم تقييم الغطاء الحرجي في ليبريا تقييمات مختلفة تراوحت بين ٣١,٣ في المائة و ٥٠ في المائة من إجمالي أراضي ليبريا في عام ٢٠٠٠. وتقع مناطق الغابات وأنشطة قطع الأشجار بصفة رئيسية في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية من البلد (الشكل ١).

٢١ - وتُستمد من غابات ليبريا ثلاثة أنواع من المنتجات هي الأخشاب المستديرة الصناعية (الجذوع المستديرة)، والخشب المنشور، وحطب الوقود. وتنتج الأنواع المختلفة من الأخشاب المستديرة الصناعية بصفة رئيسية للتصدير. ولا يتحمل السوق المحلي للأخشاب في ليبريا سوى نسبة ضئيلة للغاية من إجمالي استهلاك الأخشاب المستديرة الصناعية والأخشاب المنشورة مجتمعة. وقد كان إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية والأخشاب المنشورة المبلغ عنها في عام ٢٠٠٢، ٨٦١ ٣٦٣ ١ مترا مكعبا و ٠٠٠ ٣٠ مترا مكعبا على التوالي. ويستخدم حطب الوقود بصفة رئيسية لاحتياجات الطاقة المترلية.

الشكل ١ – خريطة الغطاء الحرجي في ليبريا

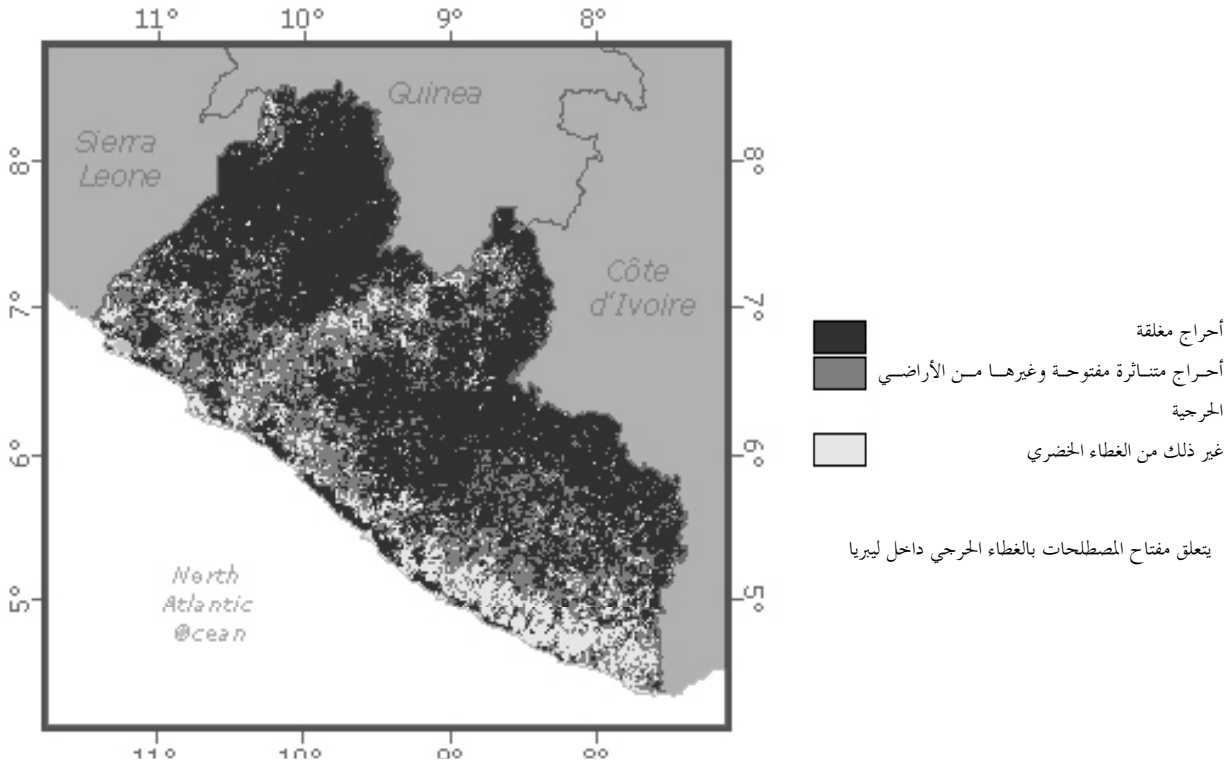

المصدر: مأخوذ من خريطة الفاو لتقدير الموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠

٢٢ – انكمش إنتاج الخشب المستدير المستخدم في الصناعة إبان فترة الحرب الأهلية بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ ثم زاد زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٧. وتشير تقارير هيئة تنمية الأحراج التابعة للحكومة الليبرية إلى أن الإنتاج خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ بلغ مجموعه ٩٣٠ ٨٦٥ ٣ مترا مكعبا، حيث زاد من ٩٧٦ ٧٤ مترا مكعبا في بداية الفترة المشمولة بالتقرير إلى ٨٦١ ٣٦٣ ١ مترا مكعبا عام ٢٠٠٢ (انظر الجدول ١). بيد أن عدة منظمات تقوم برصد صناعة الأخشاب الليبرية ترى أن تلك الأرقام الرسمية تقلل من الحجم الفعلي للإنتاج.

مقارنة لإنتاج وصادرات ليبريا من الأخشاب (١٩٩٧-٢٠٠٢)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية (بالمتر المكعب)	٧٤ ٩٧٦	١٥٧ ٠٩٨	٣٥٣ ٥٤٣	٩٣٤ ١٦٠	٩٨٢ ٢٩٢	١ ٣٦٣ ٨٦١
صادرات الأخشاب المستديرة الصناعية (بالمتر المكعب)	٤٩ ٤٦٣	٨٠ ٦٤٦	٢٠٧ ٤٧٢	٦٣٧ ٤٠١	٧٧٣ ٦١٣	٩٨١ ١٢٣
صادرات الأخشاب (السعر تسليم ظهر السفينة، بملايين دولارات الولايات المتحدة)	٧,٥٢٦	١٢,٢٨٨	٢٣,٤١٩ (*٣٧,٢٣٦)	٦٧,٥٠٥ (*١٠٦,٧٩٨)	٧٩,٨٨٤ (*١٠٣,٦٧٩)	*١٤٦,٤٧٣

ملاحظات: رجاء الرجوع إلى النص للحصول على تفاصيل تنوع البيانات ومدى موثوقيتها.

تختص فحسب أرقام حجم الإنتاج والصادرات وقيم صادرات هيئة تنمية الأحراج بالأخشاب المستديرة الصناعية (جذوع الأشجار المستديرة). وتضم بيانات صادرات الأخشاب الصادرة عن أطلس التجارة العالمية ''الأخشاب والأصناف الخشبية'' (رمز السلعة HS44).

المصدر: جميع البيانات صادرة عن هيئة تنمية الأحراج فيما عدا البيانات التي تقابلها علامة نجمية، والتي هي بيانات أطلس التجارة العالمية (تموز/يوليه ٢٠٠٣). وعند عرض بيانات صادرة عن هيئة تنمية الأحراج وأطلس التجارة العالمية عن نفس السلع، وضعت بيانات أطلس التجارة العالمية بين قوسين.

٢٣ - وتضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ الصادر عن هيئة تنمية الأحراج قائمة تضم ٢٦ شركة تعمل بإنتاج وتصدير جذوع الأخشاب المستديرة خلال ذلك العام. وتمثل شركة أورينتال تمبر كوربوريشين أكبر وأحدث شركة في هذا المجال. فهي تسيطر على صناعة الأخشاب الليبرية من حيث الإنتاج والتصدير والتجهيز منذ أن مُنحت امتيازان كبيران لإنتاج الأخشاب بلغ مجموعهما ١,٦ مليون هكتار عام ١٩٩٩ (ما يعادل ثلث الغطاء الحرجي الطبيعي)، حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢ ذكرت منظمة الرصد العالمي، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها، أن عدد شركات إنتاج الأخشاب العاملة قد خُفض أو أدمج بحيث أصبح ١٤ شركة. وقد تجلى خفض أنشطة إنتاج الأخشاب في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي كان يشكل الاستثمار في قطاع الأخشاب أحد مكوناته الأساسية، من ٢٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ إلى ما مقداره ٢,٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢.

٢٤ - وقد أرغم التدهور المستمر في الحالة الأمنية داخل ليبريا منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ صناعة الأخشاب على خفض حجم عملياتها. ولم تكن هذه الضغوط تؤثر في البداية سوى في القطاعين الشمالي والشمالي الغربي من البلد (مقاطعة لوفا أساسا)، ولكن منذ

نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أثرت أيضا في القطاع الجنوبي الشرقي. ونقلت تقارير وسائط الإعلام عن المتحدث باسم شركة أورينتال تمبر كوربوريشين في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ قوله إن الشركة قد أوقفت جميع عمليات إنتاج الأخشاب التي تقوم بها بسبب انعدام الأمن؛ وبعد ذلك بفترة قصيرة توقفت أنشطة انتاج الأخشاب في القطاع الجنوبي الغربي بشكل شبه تام عندما استولت قوات المتمردين على ميناءي غرينفيل وهاربر الرئيسيين.

الصورة الاقتصادية لصناعة الأخشاب الليبرية

٢٥ - ظلت في السنوات الأخيرة جذوع الأشجار المستديرة والمطاط وحبوب الكاكاو والبن هي سلع التصدير الأساسية في ليبريا. وحسب ما ذكره صندوق النقد الدولي مثّل قطاع الغابات/صناعة الأخشاب نسبة ٢٥,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٥٧,٧ في المائة من عائد الصادرات عام ٢٠٠٢، رغم أن هذه الأرقام لا تعكس عدم التناسق في البيانات المعلنة المحملة أدناه.

٢٦ - ويتبدى في بيانات عائدات الصادرات المستمدة من صناعة الأخشاب الليبرية مواطن عدم اتساق داخلية (داخل حكومة ليبريا) وخارجية (بالمقارنة مع المصادر الخارجية). فحسب ما ذكرته هيئة تنمية الأحراج، بلغ عائد صادرات جذوع الأخشاب المستديرة عام ٢٠٠١ ما مجموعه ٧٩,٨٨٤ مليون بدولارات الولايات المتحدة، في حين ذكرت وزارة المالية/المصرف المركزي في ليبريا أن عائد الصادرات بلغ ٦٠,٢٧٣ مليون بدولارات الولايات المتحدة عن ذات السنة. واستنادا إلى أرقام واردات الأخشاب الليبرية المجمعة من ٢٤ من البلدان والمناطق المستورِدة خلال عام ٢٠٠٢، تشير البيانات الصادرة عن أطلس التجارة العالمية، (تموز/يوليه ٢٠٠٣)، إلى أن عائد صادرات الأخشاب بلغ ١٤٦ ٤٧٣ ٠٧٠ بدولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أكد تقرير صادر عن فريق الخبراء المعنيين بليبريا (S/2001/1015) أن عائدات صادرات ليبريا من المحتمل أن تكون قد أعلنت بأقل من قيمتها في الأرقام الرسمية بنسبة بلغت حوالي ٥٠ إلى ٢٠٠ في المائة. وفي ضوء هذه الشكوك في البيانات، من المنطقي الافتراض بأن عائدات صادرات الأخشاب الليبيرية عن عام ٢٠٠٢ قد بلغت ما لا يقل عن ١٤٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وربما تكون قد بلغت ما بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار. ويرد في الشكل ٢ بيانات عن عائد الصادرات المستمدة من مصادر شتى.

الشكل ٢ مقارنة بيانات عائدات صادرات الأخشاب الليبرية المستمدة من مصادر شتى

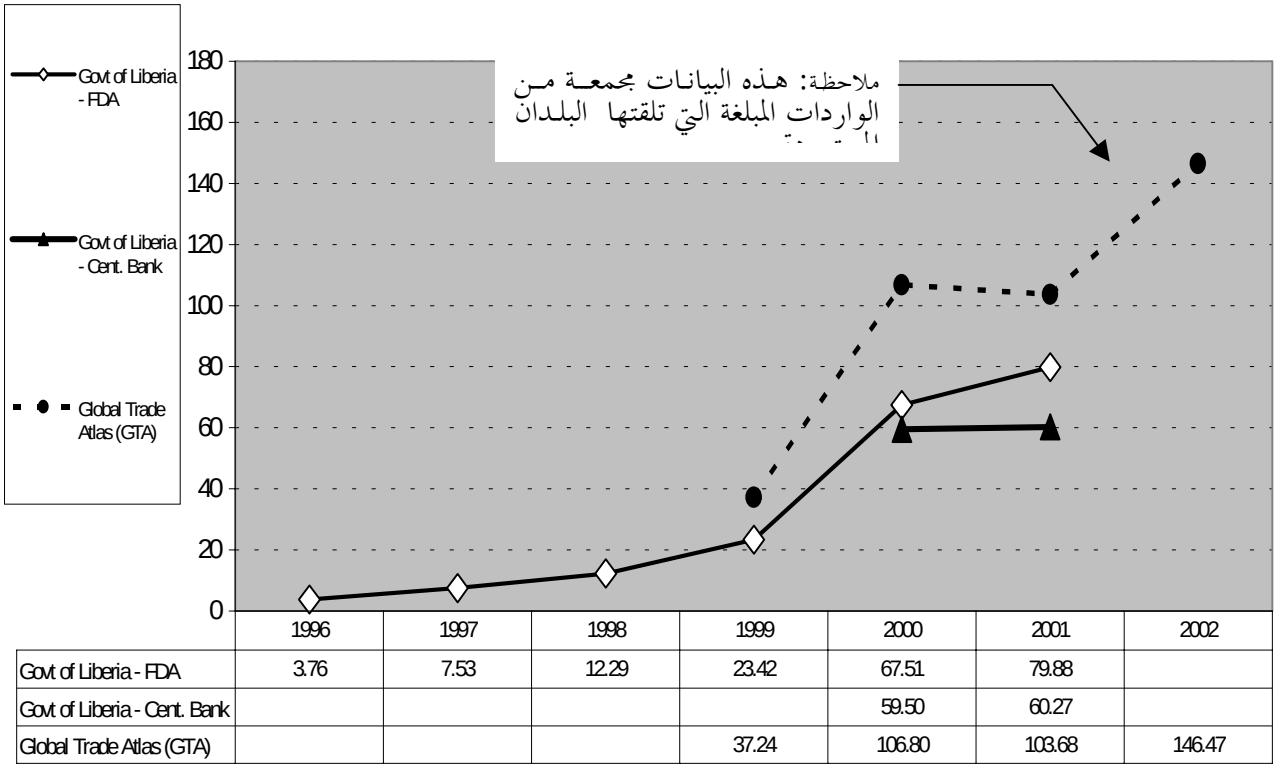

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
Govt of Liberia - FDA	3.76	7.53	12.29	23.42	67.51	79.88	
Govt of Liberia - Cent. Bank					59.50	60.27	
Global Trade Atlas (GTA)				37.24	106.80	103.68	146.47

حكومة ليبريا – أطلس

العمالة في صناعة الأخشاب

٢٧ - هناك تناقضات جوهرية في البيانات عن القوى العاملة في صناعة الأخشاب الليبرية: فقد ذكرت وزارة العمل التابعة لحكومة ليبريا أرقاما موحدة عن العمالة في الزراعة وصناعتي الغابات وصيد الأسماك بلغت ٩٤٥ ٩ عاملا عن عام ٢٠٠١، وهي تقل عن أرقام عام ٢٠٠٠ التي بلغت ٧٠٠ ١١. وأكد تشارلز برايت وزير المالية في كلمة ألقاها في مونروفيا، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أن شركات تصنيع الأخشاب يعمل لديها ٠٠٠ ٢٠ عامل. وذكرت منظمة الرصد العالمي، استنادا إلى مصادر وثيقة الصلة بصناعة الأخشاب الليبرية، أن إجمالي عدد العاملين في صناعة قطع الأشجار الليبرية ٤٧٨ ٥ عاملا في أيار/مايو ٢٠٠٢، و ٦٨٨ ٤ عاملا في آذار/مارس ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، أكدت شركة أورينتال تمبر كوربوريشن في أوائل عام ٢٠٠٣ أن الشركة كان يعمل لديها ٥٠٠ ٥ شخص. وذكرت ثلاثة مصادر مستقلة جرى مقابلتها لإعداد هذا التقييم أن متوسط مجموع عدد العاملين في صناعة الأخشاب الليبرية خلال عام ٢٠٠٢ وفي أوائل عام ٢٠٠٣ بلغ ٠٠٠ ٨ عامل.

٢٨ - وبالنظر إلى التباينات فيما بين مصادر البيانات، ليس من المستطاع تحديد رقم دقيق للأشخاص العاملين مباشرة في صناعة الأخشاب. بيد أنه يمكن الافتراض بقدر معقول أن مستوى متوسط عدد العاملين قد انخفض إلى ما في حدود ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٨ شخص. ولا يتجلى في هذه التقديرات الانخفاض السنوي في عدد العاملين داخل الصناعة خلال موسم الأمطار (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر)، ولا تتضمن أيضا الانخفاض في عدد العاملين عندما تعرضت أنشطة قطع الأخشاب إلى الضغوط من جراء القتال. وخلال الأشهر التي سبقت الانخفاض الأخير في عمليات قطع الأشجار خلال أيار/مايو ٢٠٠٣، من المحتمل أن يكون عدد العاملين قد بلغ الحد السفلي من النطاق المذكور بسبب القتال بين القوات الحكومية وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في مقاطعة لوفا/شمال غرب ليبريا في آذار/مارس، وما حققته حركة العمل من أجل الديمقراطية من تقدم في القطاع الجنوبي الشرقي خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٢٩ - ويعمل في صناعة الأخشاب عدد من المواطنين الليبريين والمغتربين، حيث تتألف الفئة الثانية في معظمها من عمال آسيويين وعمال من بلدان مجاورة. ورغم التنوع الذي تتسم به الأعداد المبلغة عن مجموع العاملين، هناك فيما يبدو اتفاق واسع على أن عدد العاملين المغتربين في صناعة الأخشاب الليبرية يتراوح بين ٥٠٠ ١ و ٧٥٠ ١ عاملا. وفي إطار نطاق مجموع عدد العاملين المذكور أعلاه (٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٨ عامل)، يمثل ذلك ٣٢ و ٢٠ في المائة من القوى العاملة في صناعة الأخشاب.

٣٠ - وتفيد المنظمات التي ترصد بنشاط صناعة الأخشاب داخل ليبريا أنه يتم توظيف عدد كبير من العاملين بوصفهم ''عمال موسميين''، وأنهم يعملون على أساس يومي. وأُفيد أيضا أنه حيث إن مخيمات قطع الأخشاب تكون انتقالية، إذ تنتقل من مكان لآخر حسب موقع العمل، فإن العمالة المقدمة لعمال الأخشاب المحليين تتسم أيضا بقدر من الانتقالية، وينطبق ذلك أساسا على العمال غير المهرة. وأُفيد أن معدلات الأجور اليومية للعاملين بقطاع الأخشاب تتراوح ما بين ١,٥ إلى دولارين، ثم ترتفع إلى ٥ دولارات أو أكثر للعاملين في المناصب القيادية.

٣١ - وينطوي قطاع الغابات في ليبريا على إمكانية أن يصبح محركا لإدرار الدخل المستدام وتحقيق النمو الاقتصادي. وحتى لو صرفنا النظر عن آثار القتال الجاري حاليا، فإن هذه الإمكانية غير محققة إلى حد كبير في الوقت الحاضر بسبب انعدام الشفافية والمساءلة والاجتهاد في إدارة هذا المورد. وردا على أحد أسئلة الاستقصاء الذي أُجري لإعداد هذا التقييم فيما يتعلق بمستوى عدد العاملين المحتمل بصناعة الأخشاب (مع افتراض وجود بيئة أمنية ملائمة وممارسات حرجية مستدامة) أفاد من تم مقابلتهم أن الصناعة بإمكانها دعم ٠٠٠ ٨ - ٠٠٠ ١٠ من العاملين على الأقل في ظل المستوى الحالي من البنية الأساسية وربما حوالي ٠٠٠ ٢٠ من العاملين بعد تزويد مصانع تجهيز الأخشاب باستثمارات إضافية.

الأثر الإنساني والاجتماعي لصناعة الأخشاب*

٣٢ - من الجلي أن صناعة الأخشاب تترتب عليها عواقب إيجابية وسلبية بالنسبة إلى الأحوال الاجتماعية والإنسانية داخل ليبريا. ويتمثل التأثير الإيجابي الإنساني والاجتماعي الذي تحدثه صناعة الأخشاب في: (أ) توفير العمالة لليبريين (بما في ذلك المقاتلون السابقون)؛ (ب) دعم ميزانية النفقات الحكومية بالإسهام في العائدات الحكومية (انظر أدناه)؛ (ج) توفير عمالة غير مباشرة في القطاعات المدعمة من صناعة الأخشاب (على سبيل المثال عمال الموانئ، والأعمال التجارية الصغيرة، وصناعة الخدمات)؛ (د) تحفيز الطلب داخل الأسواق المحلية بزيادة القدرة على الانفاق فيما بين نسبة مئوية صغيرة من السكان؛ (هـ) توفير بنية أساسية محدودة من قبيل الطرق، التي تمكِّن بدورها المجتمعات المحلية من الوصول إلى الأسواق غير المحلية.

* من المحتمل أن تحدث عمليات قطع الأشجار وإعادة التشجير آثارا هامة في مدى استدامة ذلك القطاع والإيكولوجيا المتعلقة بالبيئة الليبرية، بيد أنه لم يتوافر عند إعداد هذا التقييم لا الولاية ولا الخبرة الفنية اللازمين لاستكشاف هذه المسائل الطويلة الأجل والإفاضة بشأنها.

٣٣ - وتتضمن الآثار الإنسانية والاجتماعية السلبية الناشئة عن صناعة الأخشاب: (أ) الدمار السريع الذي يلحق بموارد ليبريا الحرجية؛ وهي أصلا من الأصول الاقتصادية الوطنية الرئيسية، بسبب الاستغلال الزائد عن الحد وممارسات قطع الأخشاب بلا انضباط؛ (ب) إلحاق الاضطراب بحياة المجتمعات التقليدية التي تسكن الغابات؛ (ج) ما أُفيد عن ظروف عمل بائسة وخطرة يعيشها عمال الأخشاب؛ (د) ما أفيد عن الاستغلال الجنسي للنساء والمراهقات داخل المجتمعات المحيطة بمخيمات قطع الأخشاب؛ (هـ) توفير إمكانية وصول مباشرة إلى مناطق الغابات التي كانت نائية في السابق، وما برحت تشهد زيادة حادة في عمليات الصيد التجارية.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، ثمة مزاعم بأن أطرافا فاعلة معينة داخل صناعة الأخشاب قد دعمت بشكل نشيط الجماعات المسلحة المشاركة في الصراع، سواء بتوفير النقل لها أو الأسلحة الفعلية؛ أو بتوفير التمويل لأطراف الصراع؛ أو تقديم الدعم لجماعات الميليشيا المستقلة. ويثير ذلك التساؤل عن دور صناعة الأخشاب في ذلك، وهو ما ينبغي إجراء تحقيق تام بشأنه. وإضافة إلى ذلك، خلص التقرير المقدم من فريق الخبراء المعنيين بليبريا إلى أن بعض شركات الأخشاب التي كانت تعمل بشكل نشط خلال عام ٢٠٠١، قد ضلعت مباشرة في انتهاكات الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) (انظر S/2001/1015).

٣٥ - وأكد بشكل مستقل عدد ممن ردوا على الاستقصاء مقولة إن صناعة الأخشاب تمثل في الواقع مصدرا مهما من مصادر العمالة داخل المناطق الريفية من ليبريا، ولكن المنافع الأساسية التي حصلت عليها المجتمعات الريفية هي توفير الطرق والأسواق لبضائعهم وبعض الخدمات الاجتماعية المحدودة. وأُفيد أن هناك شركتين على الأقل من شركات قطع الأخشاب تقدمان خدمات اجتماعية محدودة من هذا القبيل: شركة أورينتال تمبر كوربريشين (توفير رعاية صحية للعمال مقابل سداد رسم معين، ودعم مستشفى بوكانن) وشركة ميريلاند وود بروسسنج إندسترز توفير مدرسة وعيادة طبية في منطقة غابات غريبو الوطنية.

خامسا - العواقب الناشئة عن القيود التي تتعرض لها صناعة الأخشاب الليبرية

الفصل بين الجزاءات المفروضة على الأخشاب والصراع

٣٦ - إن أحد العناصر الحاسمة في هذا التقييم الأولي لتأثير الحظر المفروض على الأخشاب الليبرية هو تعيين العواقب المحددة الناشئة عن ما اتخذ من تدابير، وفصلها عن العوامل الأخرى

التي تؤثر على الأحوال داخل ليبريا. وبالنظر إلى ما طرأ من تغييرات في الآونة الأخيرة على كثافة الصراع، وما يترتب عليه من عواقب مباشرة على الأحوال الإنسانية والاقتصادية، يتعين تقييم تأثير الجزاءات مع الأخذ في الاعتبار هذا التباين في الظروف الكامنة.

٣٧ - وتتمثل إحدى وسائل فصل تأثيرات الجزاءات عن تأثيرات القتال في دراسة أربعة تسلسلات للأحداث: (أ) وجود القتال والجزاءات معا (الظروف الحالية)؛ (ب) وجود القتال مع عدم وجود الجزاءات (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)؛ (ج) عدم وجود القتال مع وجود الجزاءات؛ (د) عدم وجود القتال أو الجزاءات (عام ٢٠٠١، وأوائل عام ٢٠٠٢).

٣٨ - وفي ظل الظروف الراهنة (وجود القتال والجزاءات معا)، تواجه أنشطة صناعة الأخشاب الليبرية ضغوطا مضاعفة تتمثل في عدم الأمن والجزاءات، وأي منهما كاف للحيلولة دون ممارسة نشاط قطع الأشجار وما يتبع ذلك من تصدير منتجات الأخشاب. وحتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قبل فرض الجزاءات (وجود القتال مع عدم وجود الجزاءات)، تقلصت أنشطة قطع الأشجار جوهريا وتوقفت في نهاية المطاف نتيجة لتقدم جماعات المتمردين وكثافة حدة الصراع. ومن ثم توقف نشاط قطع الأشجار بسبب انعدام الأمن، حتى عندما كانت الجزاءات غير قائمة. لذا، ففي الحالات التي تحول فيها كثافة حدة الصراع دون قيام نشاط قطع الأشجار، أو تقيده بشدة، ستكون التأثيرات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الناشئة عن الحظر المفروض على الأخشاب غير ذات شأن.

٣٩ - وبالنظر إلى أن الصراع في ليبريا قد أفضى إلى توقف أنشطة قطع الأشجار، فليس من الممكن بعد شهود أي أثر محسوس على صناعة الأخشاب من جراء الجزاءات المفروضة، رغم أنها قائمة منذ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، لذا، يستطلع التحليل التالي التأثير الناشئ عن الجزاءات في حالة ما إذا سمحت الحالة الأمنية بمستوى ما من أنشطة قطع الأشجار (عدم وجود القتال مع وجود الجزاءات). وليست هذه هي الحالة القائمة في ليبريا، ولكن المراد من هذا النهج هو المساعدة على تعيين تأثير الجزاءات المفروضة على الأخشاب في الوقت الذي تتطور فيه الأحوال الكامنة.

الأثر الاقتصادي الناشئ عن القيود المفروضة على الأخشاب

٤٠ - عندما لا يحول انعدام الأمن دون قيام أنشطة قطع الأشجار، ستحدث الجزاءات المفروضة على الأخشاب تأثيرا في الأنشطة الاقتصادية على مستويين يتصلان بالحالة الاقتصادية وقطاعات الحكم المستخدمة في المنهجية: (أ) على المستويين الوطني والاقتصادي الكلي؛ (ب) ومستوى كل من المجتمع المحلي والأسرة المعيشية.

٤١ - **على مستوى الاقتصاد الوطني الكلي**. سلطت الفروع السابقة من هذا التقرير الضوء على مساهمة عائدات الأخشاب في الناتج المحلي الإجمالي والعائد من الصادرات. وبالنسبة إلى العائد الحكومي، قدمت صناعة الأخشاب ما قيمته ٨,٤ مليون دولار إلى الحكومة الليبرية عام ٢٠٠١، وما مقداره ١٣ مليون بدولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢. وسوف يمثل هذا المصدر من العائدات خفضا بنسبة ١٢ في المائة و ١٨ في المائة في العائدات الحكومية عن عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، على التتابع.

٤٢ - **مستوى المجتمع المحلي والأسرة المعيشية**. سوف تتسبب الجزاءات على الأخشاب في ضياع ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٨ وظيفة في صناعة الأخشاب. بيد أن عددا كبيرا من عمال الأخشاب يعملون بوصفهم ''عمال موسميين''، وبعقود قصيرة المدة ويواجهون تباينا موسميا في عملهم. وفي سيناريو ''أسوأ حالة'' في تسلسل الأحداث (أعلى عدد من مجموع العاملين؛ وأقل عدد من المغتربين)، فإن القوى العاملة الداخلية التي تبلغ ٠٠٥ ٦ عامل، وتمثل ٥,٣ في المائة من عدد العاملين بالقطاع الرسمي، ستفقد وظائفها. ومن غير المرجح أن يتمكن هؤلاء العمال من الحصول على عمل بديل بالقطاع الرسمي. وفي ظل متوسط قدره تسعة معالين لدى كل شخص يعمل، فإن الجزاءات على الأخشاب ستغلق لذلك منفذا رئيسيا من منافذ الدعم الاقتصادي أمام ما يناهز ٠٠٥ ٥٨ ليبري (١,٧٧ في المائة من مجموع السكان). وقد أفيد أن قطاعا كبيرا من القوى العاملة في الأخشاب من المقاتلين السابقين. بيد أن هذه الصفة، لا يمكن أن تفضي بنا إلى الافتراض تلقائيا بأنها تعني أن هؤلاء الأفراد ليس لديهم أيضا معالون.

٤٣ - وقد أوجدت أيضا صناعة الأخشاب فرص عمالة ثانوية في مجالي قطع الأشجار والموانئ اللذينْ تعمل بهما الشركات. وتتمثل هذه الفرص في معظمها في أعمال تجارية صغيرة يديرها السكان المحليون لخدمة عمال الأخشاب أو الموانئ. ومن المحتمل أيضا أن تتقلص بشدة هذه الأنشطة الثانوية، ومن المتوقع أن ينتقل عدد كبير من أولئك المشاركين في تلك الأنشطة إلى منطقة مونروفيا المكدسة بالسكان بحثا عن وظائف.

الأثر الإنساني والاجتماعي

٤٤ - ستحدث الجزاءات على الأخشاب أثرا في الأحوال الإنسانية والاجتماعية داخل القطاعات التالية: الصحة؛ والأغذية والتغذية؛ والتعليم؛ والحالة الديمغرافية. ففي القطاع الصحي، ستؤدي الجزاءات على الأخشاب إلى القضاء على الرعاية الصحية الضئيلة التي كان يقدمها بعض شركات قطع الأخشاب (انظر الفقرة ٣٥). وحيث إن شركة أورينتال تمبر كوربوريشن دعمت الأنشطة داخل مستشفى بوكانن التي قامت ببنائه، وسوف تواصل أو

تستأنف هذا الدعم في حالة توقف القتال، فإن الجزاءات ستفضي إلى القضاء على هذه الخدمات. بيد أن عدد المستفيدين من هذا المرفق غير معروف. وسوف تؤدي الجزاءات على الأخشاب أيضا إلى القضاء على الدعم المحدود المتصل بالبنية الأساسية المقدم من شركات قطع الأشجار، لا سيما فيما يتعلق بإقامة الطرق. ومن شأن ذلك تقليل قدرة المجتمعات الريفية على التحرك وإمكانية الوصول إليها. ونظرا إلى أن الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة غير قائمة في الواقع العملي، لن تحدث الجزاءات على الأخشاب تأثيرا سلبيا جوهريا في الخدمات الصحية الممولة من القطاع العام.

٤٥ - وفي قطاع الأغذية والتغذية، من المحتمل أن تفضي الجزاءات على الأخشاب أوليا إلى خفض الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية بالنسبة إلى العاملين في قطاع الأخشاب والمعالين المتضررين بالحرب. بيد أن عددا من العمال العاطلين على الأقل سيعود إلى العمل بزراعة الكفاف وسوف يقلل ذلك من التأثير المتوسط الأجل في الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية. ومن المحتمل أيضا أن تؤدي الزيادة في مستوى البطالة إلى التأثير في قطاع التعدين ومستويات انتظام الأطفال المعالين من عمال الأخشاب العاطلين في الدراسة. ومن المحتمل أن يكون من بين المؤشرات الديمغرافية التي ستتأثر بالجزاءات حدوث تغيرات في تكوين الأسرة المعيشية حيث قد يضطر باقي العاملين بالقطاع الرسمي إلى إعالة المزيد من المعالين.

٤٦ - وحسب ما ذكرته بعض المنظمات التي تراقب صناعة الأخشاب الليبرية فإن عددا كبيرا من عمال الأخشاب هم من المقاتلين السابقين التابعين أساسا للجيش الليبري. وفي ظل غياب عمل يوفر الأجر اللازم وبرنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ثمة مخاطرة بأن يعود هؤلاء المقاتلون السابقون إلى حمل السلاح والانضمام من جديد إلى الأطراف المحاربة.

٤٧ - وفيما يختص بأن الجزاءات على الأخشاب قد تحرم أطراف الصراع من فرص تأمين مصادر للدخل، فإن الجزاءات من شأنها أن تجعل تلك الجماعات تواجه صعوبة أكبر في مواصلة أنشطتها القتالية. لذا من الجدير بالذكر الإشارة إلى التأثير الإيجابي المحتمل الذي قد تحدثه الجزاءات المفروضة على الأخشاب في خفض إمكانية استدامة الصراع، ومن ثم أيضا في الأحوال الإنسانية والاجتماعية داخل البلد. بيد أن هذه المقولة تتطلب قدرا أكبر من الرصد والتقييم على المدى الطويل قبل أن يصبح في الإمكان تقديم المزيد من الأدلة عليها.

سادسا – ملاحظات

٤٨ – لقد بين هذا التقييم أن فرض جزاءات على إنتاج ليبريا من الأخشاب لن يكون له تأثير سوى في الأحوال الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية داخل البلد عندما لا تحول بالفعل البيئة الأمنية دون تصدير الأخشاب. ومن الواضح أن إعادة تشكيل قطاع الأخشاب من جديد داخل ليبريا – استنادا إلى المساءلة والشفافية – من شأنه أن يكون قوة محركة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية داخل البلد. بيد أن ذلك لن يكون ممكنا إلا في حالة غياب الصراع الواسع النطاق. وفي هذا الصدد، فإن الجزاءات الحالية قد توفر بالفعل الفرصة الضرورية لالتقاط الأنفاس التي من شأنها تيسير العملية المذكورة المتعلقة بإعادة توجيه الصناعة. وعلاوة على ذلك، فإنه في ظل هذا السياق الذي يتم فيه إعادة تنظيم صناعة الأخشاب وتوافر بيئة أمنية ملائمة، يمكن تشجيع المصادر البديلة التي تدر العائد الاقتصادي (من قبيل إنتاج المطاط؛ وزراعة المحاصيل المدرة للدخل). وسوف يكون من شأن هذا التنويع تحقيق هدفي خفض اعتماد ليبريا على صناعة الأخشاب وكفالة ألا يظهر من جديد قطاع الأخشاب كعنصر جذب لجماعات الميليشيا والشركات المستغلة. وتقدم الفقرات الختامية من هذا التقرير استطلاعا للخيارات المحتملة الرامية إلى تخفيف حدة هذا الاحتمال وما يرتهن بذلك من تأثير.

٤٩ – وينبغي النظر في وضع إجراءات ملائمة للإعفاءات، وتتضمن الخيارات المحتملة: (أ) إعفاء منتجات معينة من الأخشاب المجهزة، التي توفر قيمة جوهرية داخلية، من حيث العمالة على سبيل المثال؛ (ب) إعفاء جذوع الأشجار المستديرة وخشب سوان اللذين تنتجهما الشركات المدرجة بالقوائم التي يتم اعتمادها مسبقا على أن تخضع سياستها وممارساتها المحاسبية في مجال قطع الأشجار لرصد مستقل.

٥٠ – وينبغي استطلاع منح مزيد من الإعفاءات الممكنة من الحظر الراهن المفروض على الأخشاب بما يتسق مع التوصيات التي وضعت كجزء من ”عملية استوكهولم“، وهي المبادرة السويدية الرامية إلى تعزيز فعالية الجزاءات ذات الأهداف المحددة. وتتضمن هذه التوصيات عمليات المصادقة كما هو الحال في عملية كمبرلي وإعداد قوائم بالتجار المعتمدين.

٥١ – وينبغي أيضا النظر في إمكانية إنشاء آلية تتيح مبيعات الأخشاب الليبرية على أن تتولى جهة خارجية إدارتها ومراجعة حساباتها. وينبغي أن تستلزم الموافقة على تصدير الأخشاب في ظل هذه الظروف إصدار شهادة منشأ، توضح الكيان التجاري الذي قام بعملية القطع والتجهيز. ومن الواضح أن ذلك الإجراء سوف يستلزم جهدا إداريا ضخما

وموارد مالية كبيرة. لذا فإن مواصلة استطلاع هذا الخيار سوف تستلزم النظر فيه بشكل شامل. ويمكن الإفادة في مناقشة هذا الخيار من الخبرات المكتسبة من تنفيذ البرنامج الإنساني داخل العراق المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، ومن خطة المصادقة على الماس التي وضعت في إطار عملية كمبرلي.

٥٢ - وعلاوة على الإعفاءات التي يمكن منحها من الجزاءات المفروضة على الأخشاب، ينبغي وضع برامج إنسانية وإنمائية محددة من شأنها المساعدة على تخفيض حدة الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الناشئة عن الحظر المفروض على الأخشاب. وينبغي تشجيع الجهات المانحة على تقديم الأموال اللازمة لدعم هذه الأنشطة والبرامج لصالح أكثر المجتمعات المحلية تضررا من جراء التغييرات في العمالة نتيجة للجزاءات المفروضة على الأخشاب، من قبيل برامج إعادة الإدماج لعمال الأخشاب السابقين بما في ذلك المقاتلون السابقون.

٥٣ - وحسب ما ذكر أعلاه، يمثل هذا التقرير تقييما أوليا، يستند إلى مصادر ثانوية ومقابلات واستقصاءات أجريت من بعد. ورغبة في تقييم الآثار المحتمل أن تتعرض لها ليبريا بمرور الوقت نتيجة للجزاءات المفروضة على الأخشاب، لا سيما في ضوء تنوع العوامل الكامنة (أعمال القتال الجارية، ومواسم قطع الأخشاب)، يمكن لمجلس الأمن النظر في إنشاء آلية رصد طويلة الأجل كي تستعرض بانتظام التأثيرات المحتمل أن تنشأ عن نظام الجزاءات.